

يقع الكتاب في جزأين، يتناول الجزء الأول إصلاحات الأنظمة والإجراءات الأساسية داخل الحكومات وسائر مؤسسات القطاع العام وعملياتها الأساسية، بينما يُعنى الجزء الثاني بتحسين الخدمات في إدارات القطاع العام التنفيذية.

يغطي القسم الأول تجارب إصلاح هيكلية مجلس الوزراء في الأردن، وإصلاح الإدارة المالية للسلطة الفلسطينية، وتقليص حجم القطاع العام في المغرب من خلال خفض تكلفة فاتورة الأجور المخصصة لبرنامج التقاعد الاختياري في البلاد، وإصلاح تعزيز الجدارة في إدارة الموارد البشرية في لبنان، وإصلاح الحوكمة الإلكترونية في دبي، والجهود التي بذلت في تونس لتعزيز إجراءات الشفافية والوصول إلى المعلومات التي كانت محجوبة عن العامة قبل «انتفاضة الياسمين» في البلاد. وتتناول هذه الإصلاحات في مجملها الكثير من الوظائف الرئيسية التي يجب على أي حكومة أن تؤديها، بما في ذلك تنسيق السياسات العامة؛ وتخصيص الموارد المالية والبشرية وإدارتها بفعالية، واستخدام التكنولوجيا لتقديم المنتجات والخدمات، وتعزيز إجراءات الشفافية التي تؤدي دوراً أساسياً في كل من مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة الاجتماعية.

مجموعة مؤلفين. إصلاح القطاع العام في الدول العربية. تحرير روبرت ب. بيشل وطارق م. يوسف؛ ترجمة غلاء سمير أنس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2024. ص. 367.

يُعنى هذا الكتاب بإصلاح القطاع العام في المنطقة العربية، وذلك بهدف استخلاص الدروس من تجارب الإصلاح في عدد من البلدان العربية والإفادة منها والتحقق من العوامل التي أدت إلى نجاح بعضها وفشل بعضها الآخر.

تكمُن أهمية الكتاب في ما يمثله إصلاح القطاع العام في المنطقة من أهمية في توفير الخدمات الأساسية للمواطن من أمن ورعاية صحية وتعليم وماء وكهرباء وتأمين فرص عمل وغيرها من الخدمات المعيشية الضرورية. ويؤكد الكتاب، في هذا السياق،

أن فقدان الثقة في شرعية الدولة ومؤسساتها والأنظمة السياسية القائمة بوجه عام، وشعور المواطن بالإهانة والذل والظلم في المنطقة - كما التعبير عنه خلال الانتفاضات الشعبية - إنما ناجم في كثير من الأحيان عن عدم توفير الخدمات الأساسية للمواطن، والفساد وغياب الحوكمة. ويشكل ذلك، في نهاية المطاف، تحدياً خطيراً يستدعي وجود إرادة سياسية جادة وملتزمة بإجراء إصلاحات ضرورية في القطاع العام مع ما يتطلب ذلك من موارد مادية وبشرية وتخطيط استراتيجي وتنفيذ سليم.

لبنان في إعادة هيكلة ممارسات إدارة موارده البشرية، نتيجة المحسوبيات والمحاصصة الطائفية، بينما حققت المغرب في مجال خفض تكلفة برنامج التقاعد الاختياري بعض النجاح. كما حققت تجربة تونس بعض النجاح في تحقيق الشفافية في مجال الوصول إلى المعلومات على الرغم من التعقيدات التي ظهرت مع محاولات تشريعات تعزيز الشفافية. وعدت جهود إصلاح الإدارة المالية للسلطة الفلسطينية مفيدة رغم أن وقف المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية والحصار الإسرائيلي للسلطة وقطاع غزة والانقسام الفلسطيني كانت من العوامل التي لم تساعد على تحقيق الإصلاح.

يؤكد الكتاب أن الدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب الإصلاح التي تناولها، سواء تلك التي حققت نجاحاً أو حتى التي تعثرت، ستكون مفيدة جداً للإصلاحيين في المنطقة، كونها تناولت مجموعة واسعة من التحديات التي تواجه القطاع العام في البلدان العربية. وعلى الرغم من أن تلك التجارب لم تُطرح كتجارب شاملة أو جذرية، فهي تغطي مجموعة واسعة من التحديات التي تواجه القطاع العام، وتسهم في إصلاح الأنظمة والعمليات الحكومية لتطوير عملية صناعة القرار، أو البيئة التنظيمية، أو تعبئة الموارد المالية والبشرية، ناهيك بتناولها مسألة تحسين الشفافية ومكافحة الفساد وضمان تقديم الخدمات الأساسية والضرورية للمواطن.

أما القسم الثاني من الكتاب، فيغطي الإصلاحات التي ركزت على تحسين أداء الإدارات التنفيذية، وأبرزها:

إصلاح وتبسيط الإجراءات الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال في مصر وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير نظام تسديد الفواتير في السعودية، وتطوير السياسة الضريبية في مصر، وإنشاء إدارة صديقة للمواطن في الأردن من خلال معالجة إدارة المستندات والجوازات.

ويُظهر الكتاب أن حالات الإصلاح لم تكن كلها ناجحة، فعلى سبيل المثال، حققت جهود الأردن لإصلاح هيكل حكومته بعض التحسينات المتواضعة لكنها لم ترق إلى مستوى التوقعات، بينما نجحت الجهود الأردنية في إنشاء «إدارة صديقة» للمواطن في مجال تقديم الخدمات في دوائر المستندات وتحديداً الجوازات. وفشلت جهود